

السوق فى الإسلام

بقلم

الأستاذ الدكتور أحمد صفى الدين عوض

١ - السوق لغة واصطلاحاً

في اللغة، السوق هي موضع البياعات، قال ابن سيده: هي التي يتعامل فيها، تذكر وتؤنث، والجمع أسواق. وفي التنزيل: ﴿يَأْكُلُ الطَّعَامَ وَيَمَشِي فِي الْأَسْوَاقِ﴾^(١). والسوق لغة فيه، وتسوق القوم إذا باعوا واشتروا، وجاءت سوقة أى تجارة وهي تصغير السوق، سميت بها التجارة لأن التجارة تجلب اليها أو تساق المبيعات نحوها^(٢).

ويعرف الاقتصاديون الغربيون السوق بأنها المنطقة التي يكون فيها البائعون والمشترون على اتصال وثيق ببعضهم البعض، بحيث يكون للأثان التي تدفع في أى جزء من السوق أثر على الأثان التي تدفع في أجزائه الأخرى. ويمكن أن يقال أن للسوق وظيفتين أساسيتين: -

(١) - التمكين من تبادل السلع والخدمات.

(ب) - تمكين البائعين والمشتريين من الاتصال ببعضهم البعض.

وقد يكون المقصود بالسوق موضعاً معيناً تباع فيه السلع وتشتري، مثل التي تعقد في العراء ببعض القرى أو المدن، أو منظمة في غاية التعقيد مثل أسواق الذهب وغيره من المعادن الثمينة، أو أسواق الأوراق المالية والعملات القوية كالดอลลาร์، والاسترليني، والمارك، والفرنك، والين، أو أسواق السلع الأساسية في التجارة الدولية مثل البترول والقطن وغيرها من المواد الأولية الهامة. وفي مثل هذه الأسواق المعقدة، لا يتم الاتصال عادة بين كل البائعين والمشتريين بالتواجد جسمانياً في موضع معين، ولكن بشتى الطرق مثل البريد والبرق والهاتف وهذا يعنى أن العالم بأسره قد يكون

(١) الفرقان: ٧.

(٢) لسان العرب (مادة: سوق).

المقصود بالسوق لبعض السلع ذات الأهمية فى التجارة الدولية، لأن الأثمان التى تباع بها فى أى جزء من العالم تؤثر على الأثمان التى تباع بها فى أجزائه الأخرى.

ويصف الاقتصاديون السوق بأنها كاملة إذا كانت الفروق بين الأسعار التى تدفع فى أجزائها المختلفة للسلعة الواحدة تختفى بسرعة. وفى الغالب الأعم تسود الأسواق ظروف تجعلها غير كاملة، وأهم العوامل التى تتسبب فى انحراف السوق عن الكمال هى :-

- (أ) - عدم تساوى البائعين والمشتريين فى العلم بالأسعار السائدة فى السوق.
 - (ب) - عدم تعامل الناس مع بعضهم البعض على أساس الثمن وحده، بمعنى تفضيل بعض البائعين أو المشتريين لعلاقات شخصية.
- وكذلك يصف الاقتصاديون السوق بأنها تعمل فى ظل المنافسة الكاملة إذا توفرت فيها الشروط التالية :-
- ١ - أن تكون أعداد البائعين والمشتريين بالكثرة التى تحول دون تأثير أى واحد منهم على سعر السلعة بمقدار محسوس.
 - ٢ - أن تكون السلعة متجانسة بمعنى أن المستهلكين لا يميزون إطلاقاً بين منتجات جميع المنشآت التى تعمل فى صناعة السلعة المعينة.
 - ٣ - عدم وجود أى تدخل من الحكومة أو تكتل بين المنتجين أو المشتريين يؤدى الى الحد من حرية قوى العرض والطلب فى تحديد الثمن، أو من حرية الدخول فى السوق أو الخروج منها، أو من حركة الموارد والسلع والخدمات.
 - ٤ - أن يكون المنتجون والمستهلكون على علم تام بالأسعار والكميات التى فى السوق.

فتوافر هذه الشروط يعنى ضمناً أن ثمن أية سلعة أو عنصر من عناصر الانتاج سيكون واحداً فى كافة أنحاء السوق خلال فترة من الزمن.

وقد تنشأ المنافسة غير الكاملة بين البائعين أو المنتجين من مثل هذه الأسباب :-

(أ) - أن يكون من السهل التمييز بين منتجات الذين يعملون فى نفس الصناعة.

وهذا يعنى أن وحدات السلعة غير متجانسة، وفي امكان كل منتج أن يحتكر النوع الذى ينتجه من السلعة، ويبيعه بالسعر الذى يقرره وحده. ولقد انتشر هذا النوع من الاحتكار مع انتشار العلامات أو الشعارات التجارية^(١)، فنجد كل مؤسسة تطلق اسما خاصا على الصنف الذى تنتجه من نفس السلعة التى تنتجها المؤسسات الأخرى، وتذكر من الخصائص المميزة لصنفها حتى يبدو فى عين المستهلك كأنه سلعة قائمة بذاتها. وكمثال لذلك نذكر أصناف اللبن المجفف أو اللبن المسحوق أو الجبن أو صابون الحمام التى تنتجها العديد من الشركات العالمية. ويعرف هذا الوضع بالمنافسة الاحتكارية^(٢).

(ب) أن يكون عدد المنتجين أو البائعين صغيرا بحيث يؤثر عرض كل منهم على السوق. وعندما تكون المنافسة محصورة فى عدد قليل من المنتجين أو البائعين ينشأ ما يسمى باحتكار القلة^(٣)، وإذا ما احتكر البيع أو الانتاج اثنان، قيل هناك احتكار ثنائى^(٤). أما الاحتكار الكامل أو احتكار الفرد^(٥)، فهو الذى ينشأ من وجود منتج أو بائع واحد للسلعة.

(جـ) أن توضع قيود لدخول المنتجين أو البائعين فى السوق، وينتج من هذا الوضع أيضا نوع من الاحتكار الذى يؤثر على العرض، وبالتالي على أسعار السوق.

وبالمثل قد تنشأ منافسة غير كاملة بين المشترين بأن يتكتل عدد منهم، فيشتركون كميات كبيرة من السلعة بأسعار لا يستطيع بقية المستهلكين دفعها، أو يتواطئون على سعر لا يجد البائعون مناصا من قبوله. وكما أطلق الاقتصاديون أسماء على أنواع الاحتكار فى البيع أو الانتاج، فانهم أطلقوا أيضا أسماء على أنواع الاحتكار فى الشراء، فسموا احتكار العدد القليل من المشترين باحتكار القلة للشراء^(٦)، واحتكار

(١) Trademarks

(٢) Monopolistic Competition

(٣) Oligopoly

(٤) Duopoly

(٥) Oligopsony

(٦) Perfect monopoly

الاثنين بالاحتكار الثنائي للشراء^(١)، واحتكار الواحد باحتكار الفرد للشراء^(٢). ولا يكون الاحتكار في السلع فقط، بل في الخدمات وعناصر الانتاج أيضا^(٣).

٢ - السوق المثلى في الإسلام

تجىء السوق في المرتبة الثانية بعد المسجد في حياة المسلمين، فالمسجد موضع التعامل مع الله وحده كما قال جل شأنه:

﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾^(٤).

أما السوق فهي موضع التعامل مع الناس على أساس الأحكام والآداب المتعلقة بالبيع والشراء، ودخول السوق والبقاء فيها والخروج منها كما جاء في الكتاب العزيز والسنة المطهرة. وبهذا المعنى تكون السوق موضعاً آخر للتعامل مع الله سبحانه وتعالى إذا صلحت النوايا، وحرص البائعون والمشترون على أن لا ينسوا الله ماداموا فيها، ولا يظلم بعضهم بعضاً، ولقد قال سعيد ابن جبير وغيره من العلماء رحمهم الله: إن فضيلة الذكر غير منحصرة في التسبيح والتلهيل، والتحميد، والتكبير ونحوها، بل كل عامل لله تعالى بطاعة فهو ذاكر لله تعالى. وقال عطاء رحمه الله: مجالس الذكر هي مجالس الحلال والحرام، كيف تشتري وتبيع، وتصلي وتصوم، وتنكح وتطلق، وتحج وأشباه هذا^(٥). وقال العيني: روى أحمد والبخاري والحاكم وصححه من حديث جبير بن مطعم: «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: أحب البقاع إلى الله تعالى المساجد، وأبغض البقاع إلى الله تعالى الأسواق»، وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضاً من حديث ابن عمر نحوه. قال ابن بطال: وهذا أخرج على الغالب، والا فرب سوق يذكر الله فيها أكثر من كثير من المساجد^(٦).

ولما هاجر النبي صلى الله عليه وسلم إلى المدينة المنورة، لم يكن للأوس والخزرج

(١) Duopsony

(٢) Monopsony

(٣) الحديث عن السوق مأخوذ من كتابنا «مقدمة في الاقتصاد الجزئي» الفصل الثاني: ص ٣٧ - ٤٢.

(٤) الجن: ١٨.

(٥) الأذكار للإمام النووي: ص ٧. (٦) عمدة القارئ للعيني: ج ١٢ ص ١٦٣.

سوق خاصة بهم ، كما يفهم من قول سعد ابن أبي الربيع حينما سأله عبدالرحمن بن عوف : هل من سوق فيه تجارة؟ قال : سوق قينقاع^(١) . و(قينقاع) بطن من اليهود . واستمر المسلمون يبيعون ويشتررون في أسواق اليهود مع ما عرفوا به من أكل للربا ، وتطفيف للكيل والوزن ، وغش للذهب والفضة والدرهم والدنانير ، وما شابه ذلك حتى اختط النبي صلى الله عليه وسلم سوقا خاصا بأصحابه .

(١) عن أبي أسيد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ذهب الى سوق النبيط فنظر اليه فقال : « ليس هذا لكم بسوق ، ثم ذهب الى سوق فنظر اليه فقال : ليس هذا لكم بسوق ، ثم رجع الى هذا السوق ، فطاف فيه ، ثم قال : هذا سوقكم فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج » . رواه ابن ماجه في سننه (الحديث رقم ٢٢٣٣) .

وفي مجمع الزوائد للهيثمي (ج ٤ ص ٧٦) عن أبي أسيد أن رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : بأبي أنت وأمي ، اني قد رأيت موضعا للسوق . أفلا تنظر اليه؟ قال : « بلى » . فقام معه حتى جاء موضع السوق ، فلما رآه أعجبه ، وركضه برجله وقال : « نعم سوقكم ، فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج » قال الهيثمي : رواه ابن ماجه بغير سياقه ، رواه الطبراني في الكبير ، وفيه الحسن بن علي بن الحسن بن أبي الحسن البراء ولم أجد من ترجمه . و(الخراج) هو الاتاوة أو الضريبة تؤخذ من أموال الناس .

وكان النبي صلى الله عليه وسلم كثير الارتياذ لهذا السوق ، وتفقد أحواله ، والوقوف على كل ما يجري فيه . ومازال صلى الله عليه وسلم يتعهده ويغير بالوحي الممارسات الذميمة التي كانت تجرى فيه ، والأعراف الجائرة التي كانت تسوده حتى أوصله مرتبة الكمال الذي لا يزيد بعده بإكمال الأحكام التي يحتاج المتعاملون اليها من الحلال والحرام والمشتبه ، كما أنبأنا الله عز وجل بقوله :

﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾^(٢)

أى جعلته كاملا من كل الوجوه بما فيها الأحكام والظهور على كافة الأديان . ومنذ ذلك

(١) انظر الحديث بأكمله في أول كتاب البيوع من صحيح البخارى . (٢) المائدة : ٣ .

الوقت صار النموذج الأمثل للسوق عند المسلمين هو ما صنعه النبي صلى الله عليه وسلم في حياته الشريفة ونفذه كاملاً بمعونة أصحابه رضوان الله عليهم .

وهذا يعنى أن السوق المثلى في الإسلام ، لم تأت نتيجة لعدم تدخل الدولة فيها كما هو الحال في النظام الرأسمالى ، ولكنها جاءت وليدة التدخل المستمر للدولة بقصد ازالة كافة الممارسات التى تمنع من تحقيق العدل بين البائعين والمشتريين ، حتى ولو كانت هذه الممارسات من جانب عمال الدولة نفسها . وسنكتفى هنا بذكر أهم الضوابط التى وضعها الإسلام للحيلولة دون انحراف السوق عن وضعها الأمثل .

أ - النهى عن نقص المكيال والميزان

نهى الله عز وجل البائعين عن الاحتيال على أخذ شىء من حقوق الناس بنقص المكيال أو الميزان . والأحاديث التى وردت في الترهيب عن ذلك كثيرة ، نكتفى منها بما يلي : -

(٢) عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : « لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة كانوا من أخبث الناس كيلاً ، فأَنزَلَ الله عز وجل : ﴿ وَبَلِّغُوا لِلْمُطَّقِّينَ ﴾ فَأَحْسَنُوا الْكَيْلَ بَعْدَ ذَلِكَ » . رواه ابن ماجه وابن حبان في صحيحه والبيهقى ^(١) .

(٣) وعن ابن عباس أيضاً أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأصحاب الكيل والوزن : « إنكم وليتم أمراً فيه هلكت الأمم السالفة قبلكم » . رواه الترمذى والحاكم ، كلاهما من طريق حسين بن قيس عن عكرمة عنه ، وقال الحاكم : صحيح الإسناد .

قال الحافظ المنذرى : كيف وحسين بن قيس متروك ، والصحيح عن ابن عباس موقوف . كذا قاله الترمذى وغيره ^(٢) .

(١) الترهيب والترهيب للمنذرى : ج ٤ ، رقم الحديث ٢٥٧٢ ، ورواه آخرون منهم النسائى وابن جرير والطبرانى كما قال السيوطى في الدر المنثور : ج ٦ ص ٣٢٣ . (٢) نفس المرجع : ج ٤ ، رقم الحديث ٢٥٧٣ .

ومن المؤكد أن الأوس والخزرج قد تعلموا هذه الأفعال الخسيسة من اليهود كما يشهد على ذلك نبيهم عاموس الذى يقول: «اسمعوا هذا أيها المنهمون المساكين لكى تبيدوا بائسى الأرض، قائلين متى يمضى رأس الشهر لنبيع قمحا والسبت لنعرض حنطة، لنصغر الايفة ونكبر الشاقل، ونعوج موازين الغش، لنشتري الضعفاء بفضه، والبائس بنعلين، ونبيع نفاية القمح. وقد أقسم الرب بفخر يعقوب أنى لن أنسى الى الأبد جميع أعمالهم^(١)». فهو يقول انهم كانوا فى غاية الجشع حتى تضايقوا من رأس الشهر ومن السبت لعدم السماح لهم بالعمل فى هذه الأيام، وكانوا ينتظرون بفارغ الصبر مجئ الأيام الأخرى ليزاولوا أعمالهم الدنيئة من تصغير للمكيال المسمى بالايقة، وتكبير للصنجة المسماة بالشاقل، وتعويج للموازين حتى يأخذوا أكثر مما هو لهم ويعطوا أقل مما يجب عليهم.

كانوا يستعملون الايفة لكيل القمح والحنطة عند البيع، فلذلك صغروها لكى يظلموا الشارى بانتقاص حقه، وكانوا يستعملون الشاقل لوزن المال المدفوع - ذهباً كان أو فضة - بواسطة الشارى، فلذلك زادوا فى وزنه لكى يظلموا الشارى مرة ثانية بأن يأخذوا من ماله أكثر مما هو لهم. ولم يكتفوا بذلك، بل ظلموه مرة ثالثة باستخدام المعوجة عن قصد.

ويقول عاموس انهم استرقوا اخوانهم المساكين الذين عجزوا عن دفع ديونهم التى قد تكون ثمن نعلين فقط، وباعوهم كعبيد بأبخس الأثمان، وباعوا حثالة القمح ورذالته للمضطرين بأهبط الأثمان. أخذوا كل ما فى أيدي الناس ظلماً حتى أفقروهم وسلبوهم حریتهم، فاستحقوا بذلك مقت الله وغضبه.

ولم يكتف الإسلام بتخويف الناس من عقاب الله لهم فى الدنيا والآخرة إذا لم ينتهوا عن نقص المكيال والميزان، كما فعلت اليهودية والنصرانية وغيرها من الأديان، ولكنه أضاف الى ذلك تكليف الولاة أو من ينوبون عنهم فى مراقبة الأسواق (أى المحتسين) بتنفيذ أمر الله وانزال العقوبة التى تردع من لا ورع له. ونظرا الى تقارب

(١) سفر عاموس، الاصحاح الثانى، الجمل ٤ - ٧.

الأقوال في أحكام السوق واختصاصات المحتسب (أو صاحب السوق)، سنكتفى هنا بما قاله يحيى بن عمر (ت. سنة ٨٩٩هـ/ ٩٠١م) عن الاجراءات التي يجب أن تتخذها الدولة لايقاف جريمة الغش في الكيل والوزن. وهو يقول: «ينبغي للوالي الذي يتحرى العدل أن ينظر في أسواق رعيته، ويأمر أوثق من يعرف ببلده أن يتعاهد السوق، ويعير على أهله صبيخاتهم وموازينهم ومكاييلهم كلها. فمن وجده قد غير من ذلك شيئاً عاقبه على قدر ما يرى من بدعته وافتيانه على الوالي، ثم أخرجه من السوق حتى تظهر منه التوبة والانابة إلى الخير، فإذا فعل هذا رجوت له أن يخلص من الإثم، وتصلح أمور رعيته إن شاء الله»^(١).

وأما عن عقوبة البائع الذي يدلس في مكاياله، فإنه يروى عن الإمام مالك رضى الله عنه أنه سئل عن رجل جعل في مكاياله زفتاً ليرفع به الكيل، ولم يكن في مكاياله الا قليلاً، قال: «أرى أن يعاقب ويخرج من السوق». وفي رأى الإمام مالك أن اخراجه من السوق أشد عليه من الضرب^(٢).

وكذلك يروى يحيى بن عمر عن اثنين من تلامذة الإمام مالك (مطرف وابن الماجشون) انهما سئلا عن عقوبة من غش أو نقص من الوزن، فقالا: «الصواب عندنا في ذلك. ان يعاقبه الامام بالضرب والسجن، أو الاخراج من السوق ان كان قد عرف الغش والفجور من عمله»^(٣).

ب - النهى عن أكل الربا

نهى الله تبارك وتعالى عن الربا، وأذن آكله بالحرب والعذاب الذى لا يفوقه الا عذاب الشرك به. قال جل شأنه:

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَخْبِطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا

(١) أحكام السوق ليحيى بن عمر : ص ٣١ - ٣٣.

(٢) نفس المرجع : ص ٦٠.

(٣) نفس المرجع : ص ١٠٩.

الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٧٥﴾ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴿٢٧٦﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٢٧٧﴾ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾

وروى أهل العلم عددا من الأخبار الشريفة الصحيحة التي لا تترك مجالا للشك في أن الربا من أعظم المهلكات التي خصها النبي صلى الله عليه وسلم بالذكر. ونكتفي هنا بذكر أوثق حديثين في هذا الأمر.

(٤) عن أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «اجتنبوا السبع الموبقات»، قالوا: يارسول الله وما هن؟ قال: الشرك بالله، والسحر، وقتل

(١) البقرة: ٢٧٥ - ٢٨٠، قوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) بمعنى إن كان المستدين معسرا، فعليكم أن تنظروا إلى ميسرة أى إلى وقت الغنى واليسار (وأن تصدقوا خير لكم إن كنتم تعلمون) أى وأن تصدقوا على هذا المعسر برؤوس أموالكم خير لكم من أن تنظروا لتقبضوها منه إن كنتم تعلمون فضل الصدقة وثوابها عند الله. ولقد حث النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك ورغب فيه.

النفس التي حرم الله الا بالحق، وأكل الربا، وأكل مال اليتيم، والتولى يوم الزحف، وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات». رواه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي^(١).
(الموبقات) أى المهلكات.

(٥) وعن جابر بن عبد الله رضى الله عنهما قال: «لعن النبى صلى الله عليه وسلم أكل الربا، ومؤكله، وكاتبه، وشاهديه»، وقال: «هم سواء». رواه مسلم وغيره^(٢).

وفى الإسلام، يطلق الربا على ما كان معهودا فى الجاهلية، وعلى سائر البيوع التي حرمها رسول الله صلى الله عليه وسلم. ولقد أنبأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن الربا سوف يفشو بعده حتى يعم الأرض بأسرها.

(٦) وعن أبى هريرة رضى الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ليأتين على الناس زمان لا يبقى منهم أحد الا أكل الربا، فمن لم يأكله أصابه غباره». رواه أبو داود وابن ماجه، كلاهما من رواية الحسن عن أبى هريرة، واختلف فى سماعه، والجمهور على أنه لم يسمع منه^(٣).

(٧) وعن أبى هريرة رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يأتى على الناس زمان لا يبالى المرء ما أخذ: أمن الحلال أم من الحرام». رواه البخارى والنسائي، وزاد رزين فيه: «فاذ ذاك لا تجاب لهم دعوة»^(٤).

وفى الحديث رقم (٦) دليل على أنه من لم يأكل فى ذلك الزمان الربا الخالص، لا بد أن يصل اليه من أثره، وفى الحديث رقم (٧) دليل على تفشى الجرأة على حدود الله حتى لا يتوقف المرء ليسأل نفسه: هل هذا حلال فأخذه، أم حرام فأدعه؟

ومن الجلى أن الله سبحانه وتعالى حرم الربا لأنه ظلم بدليل قوله: ﴿فَلَنُكَرُّنَّ رُءُوسُ

(١) نفس المرجع للمعنى: ج ٤، رقم الحديث ٢٦٩٨.

(٢) نفس المرجع: ج ٤، رقم الحديث ٢٧٠١.

(٣) نفس المرجع: ج ٤، رقم الحديث ٢٧٢٥.

(٤) نفس المرجع: ج ٤، رقم الحديث ٢٥٣٠.

أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ»، أى لا يحل لكم أن تظلموا غيركم بأخذ الزيادة على رؤوس أموالكم، كما أنه لا يحل لهم أن يظلموكم باعطائكم أقل من رؤوس أموالكم أو يباطلوكم فى ردها اليكم وهم أغنياء، وقد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: «مطل الغنى ظلم»^(١). وإذا كان الأمر كذلك، فإنه من السهل علينا أن ندرك السبب الحقيقى فى اجماع الشرائع المنزلة على تحريم الربا، ومقت الله سبحانه وتعالى الذى حرم الظلم على نفسه وجعله محرما بين عباده للذين يستحلون التعامل بالربا.

(٨) عن أبى ذر رضى الله عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم فيما يروى عن ربه عز وجل أنه قال: «ياعبادى، انى حرمت الظلم على نفسى، وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا». رواه مسلم كجزء من حديث طويل^(٢).

ولكن العبارات التى تنص على تحريم الربا بين الناس جميعا لم تبق كما هى فى الكتب التى يقدسها اليهود والنصارى، كما يتضح من النص التالى الذى يبيح لليهودى أخذ الربا من غير اليهودى.

«لا تقرض أخاك بربا، ربا فضة أو ربا طعام أو ربا شىء مما يقرض بربا للأجنبى تقرض بربا، ولكن لأخيك لا تقرض بربا، لكى يباركك الرب الهك فى كل ما تمتد إليه يدك فى الأرض التى أنت داخل إليها لتمتلكها»^(٣).

ولم يتخل اليهود فى يوم من الأيام عن العمل بهذا النص لعلمهم بأنه أمضى سلاح توارثوه وهم حفنة ممقوتة للاستيلاء على ثروات الشعوب والسيطرة على حكامها بالرشاوى والقروض حتى يصبحوا مجرد وسائل لخدمة مصالحهم.

وإذا ما أحسوا من هؤلاء الحكام نوعا من الخطورة على مصالحهم، أثاروا حولهم الفتن، وسحبوا منهم كل دعم مالى يمكنهم من الصمود أمام أعدائهم الذين هم من

(١) نفس المرجع : ج ٤، جزء من الحديث رقم ٢٦٥٣، رواه البخارى ومسلم وأصحاب السنن عن أبى هريرة.

(٢) نفس المرجع : ج ٣ رقم الحديث ٢٣٧٤.

(٣) سفر التثية : الاصحاح ٢٣، الجملتان ١٩، ٢٠.

بنى جلدتهم أو دينهم فى كثير من الأحيان . وبذلك يتخلصون منهم ويأتون بآخرين أكثر اعتمادا عليهم ، وموافقة لأغراضهم ، وعليه فقد يتخفى اسم «الربا» من كتب الاقتصاد الوضعى ، ولكن لن يتوقف اليهود من ممارسته باسم «الفائدة» ومعدلاتها لأجل السيطرة على اقتصاديات وحكام الدول الكبرى والصغرى فى آن واحد ، حتى يكون الجميع أداة طيعة لتنفيذ مخططاتهم الرامية الى قيام دولتهم الكونية التى يملكون بها .

وفى الوقت نفسه ، لا نجد تحريما صريحا للربا فى الأناجيل التى يؤمن بها المسيحيون . وفى الواقع ، لم يبدأ علماء المسيحية اهتمامهم المتصل بقضية الربا الا فى القرن التاسع للميلاد ، أى بعد قرنين من ظهور الإسلام . ولم تشدد الكنيسة وطأتها على المجاهرين بأخذ الربا إلا بعد صدور قرار مجلس لاتران الثالث فى عام ١١٧٩م ، وهو يقضى بحرمان المرايين المسيحيين من كل المزايا الكنسية ، مثل مراسم الدفن وقبول الهبات منهم . وكانوا يستشهدون على تحريم الربا بنصوص العهد القديم التى تحت على الاحسان والرأفة بالفقراء ، أو التى لا تصرح بإباحة الربا لليهودى إذا تعامل مع غير اليهودى ، وذلك لاعتقادهم أن المسيحية دين عالمى يساوى بين الناس جميعا ، وعليه لا يحل لأحد أن يعامل الآخر بالربا .

وبعد أعوام قليلة من صدور القرار المذكور ، أصدر البابا اربان الثالث منشورا يؤكد فيه حرمة الربا ، واستشهد لأول مرة فى تاريخ الكنيسة بكلمات من المسيح عليه السلام لدعم حجته ، والكلمات هى : «أقرضوا وأنتم لا ترجون شيئا»^(١) .

وفى وقت لاحق أباحت الكنيسة أخذ الفائدة على القروض فى حالات خاصة ، واعتبرتها مستثناة من الربا المحرم . وبعض هذه الاستثناءات يبررها نوع العلاقة القائمة بين المقرض والمقرض . وأقدم استثناء هو أن يكون المقرض عدوا . وكان المقصود بالعدو أصحاب العقائد المخالفة لما تنادى به كنيسة روما (أى الهراطقة) ، والكفار (خاصة المسلمين) .

(١) انجيل لوقا : الاصحاح ٦ ، الجملة ٣٥ .

ويعتقد رجال الدين أن أخذ الربا من هؤلاء شيء من قبيل الاحسان اليهم، حيث أن القصد هو مجرد ايدائهم لا ظلمهم حتى يرجعوا عن معتقداتهم الفاسدة، ويدخلوا في المسيحية. ويرى بعضهم أن المالك الحقيقي للمال هو الله، وقد منحه الله للمؤمنين (أى المسيحيين) دون غيرهم، فلذلك اذا أخذ المسيحي الربا من غير المسيحي فإنه لا يكون متعديا.

ومعظم الكتاب المسيحيين متفقون في ذلك الوقت على عدم اعتبار النصرارى واليهود أعداء لبعضهم البعض، وأنه لا يجوز لهم أن يتعاملوا فيما بينهم بالربا. وعليه فان العدو الحقيقى في نظرهم هو المسلم، ولقد قال الدكتور نونان في آخر حديثه عن قانون أخذ الفائدة من العدو مايلى:

«ربما تكون القيمة العملية لهذا القانون أكبر مما يظن في بادئ الأمر نسبة لوجود تجارة واسعة بين الشرق الأدنى وولايات المدن الايطالية. وعليه فلم تكن فرصة اقراض العدو المسلم نادرة. ولا تخطر على البال فرص أخرى مواتية لتطبيق القانون»^(١).

ومن هنا يتضح لنا اتفاق اليهود والنصارى على أخذ الربا من المسلمين بقصد القضاء على دينهم عن طريق التحكم في اقتصادياتهم، وبالتالي في رقابهم حتى يصبحوا عالة عليهم، ولا يرفضون لهم طلبا اذا أرادوا العيش بلا دين ولا ضمير.

أما نصوص القرآن الكريم والسنة المطهرة، فإنها تقضى بتحريم الربا بين الجميع دون أى استثناء من أجل العقيدة، وبذلك قال كافة علماء الأمة. وأما قول أبى حنيفة رحمه الله: «لا يجرى الربا بين مسلم وحربى في دار الحرب» (أى البلاد التى لا تخضع لحكم الإسلام ولا تنفذ فيها شريعته)، فإنه ليس موجها ضد أحد لأجل عقيدته، بدليل قوله أيضا: «ولا بين مسلمين أسلما في دار الحرب»^(٢). وانما قصد معاملة المثل

(١) أخذنا المعلومات الخاصة بتاريخ الربا عند المسيحيين من:

John T. Noonan, Jr., The Saholastic Analysis of usury; pp. 11-20, 101, 102.

(٢) المغنى لابن قدامة: ج ٤ ص ٤٥.

بالمثل في البلاد التي تقرر قوانينها وأعرافها التعامل بالربا، والله أعلم^(١).

والمعروف أن آخر القرآن نزولا هو آية الربا، ولم يعش بعدها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أياما معدودات، وأثر عن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ما يفيد أنه كان يتمنى أن يبين لهم النبي صلى الله عليه وسلم كل وجوه الربا حتى يجنبوها.

وعلق ابن رشد الجدل على هذا الخبر بقوله: «لم يرد عمر رضي الله عنه بقوله أن رسول الله توفي قبل أن يفسرها أنه صلى الله عليه وسلم لم يفسر آية الربا، ولا بين المراد بها، وإنما أراد والله أعلم أنه لم يعم جميع وجوه الربا بالنص عليها للعلم الحاصل على أنه صلى الله عليه وسلم، قد نص على كثير منها، وما لم ينص عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجوه الربا فإنه أحال فيه على طرق الأدلة - أدلة الشرع - وبين وجوها. وما توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا بعد أن كمل الدين، وبعد أن بين كل ما بالمسلمين الحاجة إلى بيانه. قال الله عز وجل: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^(٢). وحسب اعتقادنا، إن عدم النص على كل وجوه الربا أو غيره من المعاملات المنهى عنها فيه رحمة كبيرة للأمة برفع الحرج (أي الضيق) عنها، كما قال جل شأنه: ﴿وَمَا جَعَلْ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾^(٣).

وفيه أيضا بلاء عظيم لها بتحميلها أمانة الاجتهاد فيما لم يرد به نص، وتبعه العمل أو المخالفة لما تتوصل إليه من حكم، كما أمرها سبحانه وتعالى بقوله: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾^(٤). وإن حفظ التوازن أو الجمع بين هاتين الغايتين يتطلب

(١) انظر دفاع الامام الطحاوي (ت. سنة ٣٢١هـ/٩٣٣م) عن قول أبي حنيفة في كتابه «مشكل الآثار»: ج ٤ ص ٢٤٦-٢٤٩.

(٢) المقدمات الممهدة على هامش المدونة: ج ٣ ص ٤٠-٤٩.

(٣) الحج: ٧٨.

(٤) النساء: ٥٩.

من علمائها دراية كاملة بشؤون الحياة الاقتصادية ونصوص الكتاب والسنة وأقوال الذين عاجلوا مثل قضاياهم من سبقوهم بالعلم والإيمان ، دون ميل سابق لمذهب أو رأى أو عالم بعينه . ومتى ما توافرت هذه الشروط فيهم ، كان الرأى الذى يجب العمل به هو أشبه الآراء بكتاب الله وسنة رسوله . ومن المؤكد أنه لن يكون كذلك ، إذا لم يستطع المسلمون العمل به إلا بمشقة ومعاناة تلجئهم الى هجره أو ارتكاب الحيل من أجل التخلص منه .

كما أنه لاشك فى أن أشبه الآراء بكتابه وسنة رسوله هى أقدرها على إقامة النظام المصرفى ، الذى يعمل بكفاية عالية فى إطار الشريعة السمحة فى التطبيق ، لتخليص أسواق المسلمين المحلية والدولية من الربا الذى يستخدمه أعداؤهم لتقويض عقيدتهم ، كما صرح بذلك علماء اليهودية والنصرانية ، وذلك بالسيطرة على اقتصادياتهم وبالتالي على قدراتهم القتالية حتى يكونوا فى منتهى الضعف والمهانة التى لا يستطيعون معها أن يردوا الصفعة ، أو يرفضوا أى شىء مما يملى عليهم .

ولقد علم النبى صلى الله عليه وسلم خطورة انتشار الربا فىنا باسم البيع ، وأنبأنا بأنه سيكون أحد العوامل الثلاثة التى ستجلب لنا الذل والصغار .

(٩) عن ابن عمر أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : « إذا ضن الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالعينه ، واتبعوا أذنان البقر ، وتركوا الجهاد فى سبيل الله ، أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه حتى يراجعوا دينهم » . رواه أحمد وأبو داود ، ولفظه : « إذا تبايعتم بالعينه ، وأخذتم أذنان البقر ، ورضيتم بالزرع ، وتركتم الجهاد ، سلط الله عليكم ذلا لا ينزعه حتى ترجعوا الى دينكم » .

وفى المسند لأحمد بهذا اللفظ : « لئن تركتم الجهاد ، وأخذتم أذنان البقر ، وتبايعتم بالعينه ، ليلزمنكم الله مذلة فى رقابكم لا تنفك عنكم حتى تتوبوا الى الله وترجعوا عما كنتم عليه » .

وفى الزهد له عن ابن عمر أيضا أنه قال : أتى علينا زمان وما يرى أحد منا أنه أحق

بالدينار والدرهم من أخيه المسلم . ثم قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « إذا الناس تبايعوا بالعينة ، واتبعوا أذناب البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله ، أنزل الله بهم بلاء فلا يرفعه عنهم حتى يراجعوا دينهم » . رجاله ثقات ، وله طرق يشد بعضها بعضاً^(١) .

وبيع العينة هو أن يبيع الرجل سلعة لرجل آخر بثمن مؤجل ، ثم يشتريها منه بثمن حال نقداً يقل عن الثمن المؤجل ، وذلك حرام باتفاق العلماء ، إن اشترط المشتري على البائع أن يشتريها منه بثمن معلوم ، لهو حيلة على تحليل الربا ، فإن لم يكن بينهما شرط أجازة الشافعي لوقوع العقد سالماً من المفسدات وحرمة الأئمة الثلاثة والجمهور . فلو باع المشتري السلعة من غير بائعها بلا تواطؤ بينهم فهو التورق ، وقد أجازة كثيرون ، وكرهه آخرون منهم عمر بن عبدالعزيز ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه ، ومنعه ابن تيمية^(٢) . ولكنه حرام باتفاق العلماء إذا كان هناك تواطؤ على عودة السلعة لبائعها الأول .

ولم تقع العينة من صحابي إلا مرة واحدة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم - ولعلها بعد وفاة الخليفين أبي بكر وعمر رضي الله عنهما - واستهجنها منه السيدة عائشة رضي الله عنهما ، وأغلظت عليه في القول .

(١٠) عن ابن اسحق السبيعي عن امرأته أنها دخلت على عائشة فدخلت معها أم ولد زيد بن أرقم فقالت : « يا أم المؤمنين إنني بعت غلاماً من زيد بن أرقم بثمانمائة درهم نسيئة وإنني ابتعته منه بستمئة نقداً » . فقالت لها عائشة : « بثس ما اشتريت وبثس ما شريت ، إن جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم قد بطل إلا أن يتوب » . رواه الدارقطني ، وفي اسناده الغالية بنت أيفع ، وقد روى عن الشافعي أنه لا يصح ، وقرر كلامه ابن كثير في ارشاده^(٣) .

وسواء ثبت هذا الحديث أو لم يثبت ، فإنه يفيدنا عدم حاجة أصحاب رسول الله

(١) انظر ما قبل في اسناده وطرقه في نيل الأوطار للشوكاني : ج ٥ ص ٣١٨ .

(٢) أعلام الموقعين لأبن القيم : ج ٣ ص ٢٢٠ . (٣) المرجع الأسبق للشوكاني : ج ٥ ص ٢١٧ .

صلى الله عليه وسلم الى العينة للسبب الذى ذكره ابن عمر رضى الله عنهما: «أتى علينا زمان وما يرى أحد منا أنه أحق بالدينار والدرهم من أخيه المسلم». كما يفيدنا حديث ابن عمر أن التبايع بالعينة لا يفشو الا اذا تمكن البخل من أغنياء المسلمين، وضعف إيمانهم بالله ووعدده ووعيدده، ورغبوا فى أكل الربا بأدنى الحيل. ولقد روى ابن بطة باسناده الى الأوزاعى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يأتى على الناس زمان يستحلون الربا بالبيع». يعنى العينة. وقال ابن القيم بعد ذكره لهذا الحديث: وهذا المرسل صالح للاعتضاد به والاستشهاد، وإن لم يكن عليه وحده الاعتقاد^(١).

وبعد انقراض القرون الثلاثة الأولى التى شهد لها رسول الله بالخيرية، حدثت الأمور الثلاثة التى حذرنا منها صلى الله عليه وسلم:

(أ) فشا أكل الربا باسم العينة.

(ب) قنع عامة المسلمين بالزراعة التى تعتمد على الوسائل البدائية، فحاق بهم الذل والفقر الملائمان لها، كما أنبأنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الحديث الصحيح عن أبى أمامة الباهلى أنه قال لما رأى سكة (أى حديدة تستعمل حرث الأرض) وشيئا من آلة الحرث: «لا يدخل هذا بيت قوم الا أدخله الله الذل»، وفى رواية: «الا أدخلوا على أنفسهم ذلا لا يخرج منهم الى يوم القيامة»^(٢). وصار الواحد منهم كما قال الامام الغزالى: ليس له تنعم فى الدنيا ولا قدم فى الدين، فانه يتعب نهارا ليأكل ليلا، ويأكل ليلا ليتعب نهارا، وذلك كسير السوانى، فهو سفر لا ينقطع الا بالموت^(٣).

(ج) انصرف أمراء المسلمين وحكامهم عن الجهاد الى الترف والانغماس فى الشهوات، والتلذذ بالجوارى من كل جنس، والمحافظة على مستوى المعيشة التى ألفوها بقبول الرشاوى والاقتراض من التجار والصيارفة الذين صار كبارهم من اليهود

(١) المرجع السابق لابن القيم: ج ٣ ص ٢١٥.

(٢) رواه البخارى فى باب ما يجذر من عواقب الاشتغال بآلة الزرع أو مجاوزة الحد الذى أمر به.

(٣) احياء علوم الدين: ج ٣ ص ٢٢٩.

والنصارى، علاوة على عسفهم للفلاحين حتى «جعلوهم كالعبيد المشترين فلا يتخلصون منهم، فإذا مات واحد منهم يقيمون ولده عوضه بالغصب والظلم، ويأخذون غالب ما تركه ويحرمون ورثته» كما قال العيني^(١).

ومن ثم صارت التجارة والصناعة والطب وغيره من المهن المحترمة في أيدي اليهود والنصارى لتعاقس المسلمين ورضاهم بالدون. وخليق بالذين يتركون مقاليد أمورهم في أيدي أعدائهم أن ينزل الله بهم ذلاً لا يرفعه عنهم حتى يغيروا ما بأنفسهم فيتوبوا إليه، ويرجعو عما هم فيه. وما أشبه الليلة بالبارحة^(٢).

ج - النهى عن بقية الممارسات الذميمة

قال شيخ الإسلام أحمد بن تيمية رحمه الله: «عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود الى تحقيق العدل، والنهى عن الظلم دقه وجله»^(٣)، أى قليل الظلم وكثيره، ومن الممارسات التى نهى النبى صلى الله عليه وسلم عنها لما فيها من ظلم لأحد الطرفين أو كلاهما ما يلي:

(١) نهى صلى الله عليه وسلم عن الغش وقال: «من غشنا فليس منا»^(٤)، وعن النجش وهو الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها ليقع غيره فيها، وقال ابن أبى أوفى الصحابى: «الناجش آكل ربا خائن»^(٥)، وعن البيع بسعر أعلى عن المعتاد لمن

(١) عمدة البارى للعيني: ج ١٢ ص ١٥٧.

(٢) كتب كثير من مؤرخى العرب القدامى عن سيطرة أهل الذمة، وبصفة خاصة اليهود والنصارى، على التجارة والصناعة والصيرفة وكافة المهن المحترمة بما فيها الطب وصناعة الأدوية والسلاح بعد انقراض آخر القرون التى زكاهها رسول الله صلى الله عليه وسلم (أى عهد تابعى التابعين)، والذي كان في حدود المائتين وعشرين سنة من الهجرة حسب تقدير بعض أهل العلم. ولقد اهتم المستشرقون وبعض الكتاب المحدثين من أبناء العروبة بجمع وترتيب المعلومات المتناثرة عن هذا الموضوع، مثل عبدالعزيز الدورى مؤلف كتاب «تاريخ العراق الاقتصادى في القرن الرابع الهجرى»، وأدم متز مؤلف كتاب «الحضارة الاسلامية في القرن الرابع الهجرى» (ترجمة محمد عبدالمهادى أبوريطة).

(٣) مجموع الفتاوى لشيخ الاسلام: ج ٢٨ ص ٣٨٥.

(٤) جزء من حديث رواه مسلم وأبو داود والترمذى عن أبى هريرة.

(٥) ذكره البخارى تعليقا في كتاب البيوع.

لا يعرف السعر (أى المسترسل) أو المحتاج بشدة للسلعة، وكذلك الشراء بسعر أقل بكثير من السعر المعتاد ممن اضطر لبيع ما عنده، وقال صلى الله عليه وسلم: «غبن المسترسل ربا»^(١).

ويشمل نهيه صلى الله عليه وسلم عن الغش النهى عن الأمور التالية: أن لا يثنى البائع على السلعة بما ليس فيها، وأن لا يكتم من عيوبها وخفايا صفاتها شيئا أصلا، وأن لا يكتم من وزنها ومقدارها شيئا، وأن لا يكتم من سعرها ما لو عرفه المعامل لامتنع عن الشراء^(٢).

والضابط الكلى فى المعاملة العادلة أى الخالية من الظلم هو كما قال الغزالى: «أن لا يجب لأخيه إلا ما يجب لنفسه، فكل ما لو عومل به شق عليه وثقل على قلبه، فينبغى أن لا يعامل غيره به، بل ينبغى أن يستوى عنده درهمه ودرهم غيره. قال بعضهم: «من باع أخاه شيئا بدرهم وليس يصلح له لو اشتراه لنفسه إلا بخمسة دوانق فإنه قد ترك النصح المأمور به فى المعاملة ولم يجب لأخيه ما يجب لنفسه»^(٣). والدائق هو سدس الدرهم.

(٢) ونهى صلى الله عليه وسلم عن تلقى الوافدين من البادية بسلعهم قبل أن يصلوا السوق، ويحيطوا علما بالأسعار، وعن أن يكون حاضر سمساراً لباد، وقال فى ذلك: «لا تلقوا السلع حتى يهبط بها إلى السوق»^(٤)، وقال: «لا تلقوا الركبان، ولا يبيع حاضر لباد»^(٥).

والنهى عن تلقى الجلب لأجل منفعة البائع، وإزالة الضرر عنه، وصيانتة ممن يخدعه نتيجة لجهله بالأسعار، قال ابن حجر: «وذكر امام الحرمين فى صورة التلقى المحرم أن يكذب فى سعر البلد، ويشتري منهم بأقل من ثمن المثل، وذكر المتولى فيها

(١) رواه أبوداود عن على وكذلك عن جابر رضى الله عنها باسناد جيد، كما قال المناوى فى شرحه، على الجامع الصغير.

(٢)، (٣) احياء علوم الدين للغزالى: ج ٢ ص ٧٥.

(٤)، (٥) متفق عليهما، الأول عن عبدالله بن عمر، والثانى عن عبدالله بن عباس رضى الله عنهم.

أن يخبرهم بكثرة المؤنة عليهم في الدخول، وذكر أبو اسحق الشيرازي أن يخبرهم بكساد ما معهم ليغبنهم».

والنبي عن أن يكون البلدي سمساراً للبدوي فهو لأجل منفعة أهل البلد. قال بعض العلماء: صورته أن يجيء البلد غريب بسلعته يريد بيعها بسعر الوقت في الحال، فيأتيه بلدي فيقول له: ضعه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى من هذا السعر. واضرار أهل البلد بالاشارة عليه بأن لا يبادر بالبيع.

(٣) ونهى صلى الله عليه وسلم عن بيع السلعة قبل أن تنقل من المكان الذي اشترت فيه، وقال ابن عمر رضى الله عنهما: «رأيت الذين يشترون الطعام مجازفة يضربون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يؤووه إلى رحالهم»، وعن ابن عباس رضى الله عنهما: «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع الرجل طعاما حتى يستوفيه». ونقل الجزارف هو قبضه، وكذلك الاستيفاء بمعنى القبض، والحديثان متفق عليهما. ويروى عن طاوس أنه سأل ابن عباس عن سبب النهي عن هذا البيع، فقال له: «ذلك دراهم بدراهم والطعام مرجأ»، أى والطعام غائب أو مؤجل. وأضاف ابن عباس: «ولا أحسب كل شيء الا مثله»، أى مثل الطعام ويؤيده حديث زيد بن ثابت: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تباع السلع حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم» أخرجه أبو داود، وصححه ابن حبان.

وقال ابن حجر: أى فاذا اشترى طعاما بمائة دينار مثلاً ودفعها للبائع، ولم يقبض منه الطعام، ثم باع الطعام لآخر بمائة وعشرين دينارا وقبضها والطعام في يد البائع، فكأنه باع مائة دينار بمائة وعشرين ديناراً^(١).

وعليه فإن هذا البيع غير جائز لأنه ربا، وكان أبوهريرة وزيد بن ثابت يقولان بمثل ما قال ابن عباس كما يشهد على ذلك الخبر التالي:

(١١) عن مالك أنه بلغه أن صكوكا خرجت للناس في زمان مروان بن الحكم من

(١) فتح الباري : ج ٤ ص ٣٥٢.

طعام الجار، فتبايع الناس تلك الصكوك بينهم قبل أن يستوفوها، فدخل زيد بن ثابت ورجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على مروان بن الحكم فقالا: «أتحل بيع الربا يا مروان؟»، فقال: أعوذ بالله، وما ذلك؟، فقالا: هذه الصكوك تباعها الناس ثم باعوها قبل أن يستوفوها». فبعث مروان بن الحكم الحرس يتبعونها ينزعونها من أيدي الناس ويردونها. رواه مالك في باب العينة وما يشبهها من الموطأ، وعند مسلم أن الذي حدث مروان هو أبو هريرة.

وتبايع التجار لسندات الشحن وبواليص النقل الخاصة بالبضائع في عصرنا هذا هو أشبه ما يكون بتبايع الصكوك الذي أفتى أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بربويته.

وكذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يبيع المرء ما ليس عنده، كما جاء في حديث حكيم بن حزام الذي رواه أصحاب السنن، وهو أنه قال: قلت يا رسول الله إن الرجل ليأتينى، فيريد منى البيع، وليس عندى ما يطلب، أفأبيع منه، ثم أبتاعه من السوق؟ قال: «لا تبيع ما ليس عندك». ومن صور هذا البيع ما يلي:

(١٢) عن مالك أنه بلغه أن رجلاً أراد أن يبتاع طعاماً من رجل إلى أجل فذهب به الرجل الذي يريد أن يبيعه الطعام إلى السوق، فجعل يريه الصبر ويقول له: «من أيها تحب أن ابتاع لك؟» فقال المبتاع: «أتبعينى ما ليس عندك؟» فأتيا عبدالله بن عمر فذكرا ذلك له، فقال عبدالله بن عمر للمبتاع: «لا تبتع منه ما ليس عنده»، وقال للبائع: «لا تبيع ما ليس عندك».

وهذه الصورة بالذات مثل بيع السلعة قبل قبضها، وينطبق عليها قول ابن عباس: «ذاك دراهم بدراهم والطعام مرجأ». هذا النوع من المعاملة شائع في يومنا هذا، ومحسبه غير المدققين أنه من بيع المربحة وهو غير صحيح، والله أعلم. ويكفى للابتعاد عنها ذكر الامام مالك لها في باب «العينة وما يشبهها»، وقول ابن عباس: «ولا أحسب كل شيء الا مثله» أى مثل الطعام. وهذه الزيادة رواها مسلم وأصحاب السنن.

(٤) ونهى صلى الله عليه وسلم عن احتكار الطعام ، أى امساكه عن البيع وانتظار الغلاء مع الاستغناء عنه وحاجة الناس اليه ، كما جاء فى الحديث الذى رواه مسلم وأبو داود والترمذى عن معمر بن أبى معمر (وقيل ابن عبد الله) عن النبى صلى الله عليه وسلم قال : «من احتكر طعاما فهو خاطىء» وفى رواية : «لا يحتكر الا خاطىء» ، والخاطىء هو المذنب .

واختلف الفقهاء فيما يجرى فيه الاحتكار ، فقال بعضهم يجرى الاحتكار فى كل شىء من طعام وغيره ، وقال بعضهم يجرى فى أقوات الآدميين والبهائم فقط ، وقال الآخرون يجرى فى قوت الآدميين فقط .

ويبدو لنا من كتابات شيخ الإسلام أحمد بن تيمية أنه يرى جريان النهى عن الاحتكار فى كل السلع والخدمات التى يحتاج إليها الناس ، ويمتنع أصحابها عن بيعها الا بزيادة عن عوض المثل . فنذكر على سبيل المثال قوله : فإن كان الناس محتاجين الى فلاحه قوم أو نساجتهم أو بنائهم ، صار هذا واجبا يجبرهم ولى الأمر عليه ، اذا امتنعوا عنه بعوض المثل* ، ولا يمكنهم من مطالبة الناس بزيادة عن عوض المثل ، ولا يمكن الناس من ظلمهم بأن يعطوهم دون حقهم . ونحن نميل الى هذا الرأى لأنه أقرب الى روح العصر وأكثر قابلية للتطبيق .

ولقد وافق ابن القيم شيخه فى الأشياء التى يجرى فيها النهى عن الاحتكار وذكر فى ثنايا حديثه عن التسعير أنواع الاحتكار التى كانت مألوفة فى عصره ، وعدها من البغى والفساد والظلم الذى يجب محاربته . ويعتبر التسعير من أهم الوسائل لمحاربة الاحتكار .

(٤) امتنع رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التسعير ، كما جاء فى الحديث التالى :

(١٣) عن أنس رضى الله عنه أن الناس قالوا : يا رسول الله غلا السعر فسعّر

* انظر معنى «عوض المثل» فى مجموع الفتاوى لابن تيمية : ج ٢٩ ص ٥٢٠ - ٥٢٥ .

لنا، فقال: «إن الله تعالى هو الخالق، القابض، الباسط، الرازق، المسعر واني لأرجو أن ألقى الله تعالى ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمتها اياه في دم ولا مال» رواه أحمد، وأبوداود، والترمذى وصححه، وابن ماجه وغيرهم .

وإذا ما تدبرنا القواعد التي وضعها النبي صلى الله عليه وسلم لصحة التعامل في السوق رأينا عدم تأثير السوق الإسلامية بالعوامل التي تنجرف بالأسواق غير الإسلامية عن حالتها المثلى . فعدم تساوى المتعاملين في معرفة الأسعار ليست مشكلة في السوق الإسلامية، لأن النبي صلى الله عليه وسلم جعل افشاء المعلومات الخاصة بالأسعار أمانة في عنق كل عالم بها إذا سئل عنها، كما أعلم أصحابه بأن غبن من لا يعلم السعر خيانة وربا، وأعطى المغبون الحق في أن يفسخ البيع فيرد السلعة ويأخذ الثمن .

أما مشكلة محاباة بعض المتعاملين لبعضهم البعض في البيع والشراء، فهي منعدمة أيضا بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم . ولقد فطن لهذه النقطة شيخ الإسلام ابن تيمية وقال: لم يكن البائعون ولا المشترون ناسا معينين، ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس الى عينه أو الى ماله . . . بل المسلمون كلهم من جنس واحد، كلهم يجاهد في سبيل الله . انتهى^(١) . وهذا يعنى أن الواحد من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن يهمله ممن يشتري أو يبيع في العهد الأول، لأن الجميع سواسية في الالتزام بشرع الله .

والخبر التالى يدل على أن جميع المتعاملين في السوق الإسلامية الأولى كانوا ملزمين بمراعاة الشريعة الإسلامية بصرف النظر عن دخول الواحد منهم في الإسلام أم لا .

(١٤) عن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه أنه قال : «ولقد أتى على زمان وما أبالي أيكم بايعت، لئن كان مسلما ليردنه على دينه، وإن كان نصرانيا أو يهوديا ليردنه على ساعيه، وأما اليوم فما كنت أبايع منكم الا فلانا وفلانا» . رواه البخارى ومسلم والترمذى وابن ماجه وأحمد في مسنده، هو جزء من حديث طويل عن الأمانة .

(١) مجموع الفتاوى لشيخ الاسلام : ج ٢٨ ص ٩٦ .

(ساعيه) الساعى : واحد السعة، وهم الولاة على القوم . قال ابن الأثير: يعنى أن المسلمين كانوا مهتمين بالإسلام، فيحتفظون بالصدق والأمانة، والملوك ذوو عدل، فما كنت أبالى من أعامل : إن كان مسلما رده الى بالخروج عن الحق عمله بمقتضى الإسلام، وإن كان غير مسلم انصفنى منه عامله . اهـ^(١).

وأما مشكلة الاحتكار، فلا وجود لها كذلك فى السوق الإسلامية الكاملة، لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن الاحتكار، ودعا على المحتكر بالجذام والافلاس واللعنة، كما جاء فى الأحاديث المروية عنه .

ولم يبق من العوامل التى تتسبب فى انحراف السوق عن الكمال إلا تدخل الحاكم فى السوق بطريقة تؤثر على قوى العرض والطلب، التى هى وحدها تحدد الأسعار فى ظل المنافسة الكاملة . وحتى هذه المشكلة لا وجود لها فى السوق الإسلامية ؛ لأن النبى صلى الله عليه وسلم نهى أن تفرض على أهل السوق ضريبة كما جاء فى الحديث رقم (١)، وامتنع عن التسعير لأصحابه رضى الله عنهم عندما طلبوا منه ذلك كما ورد فى الحديث رقم (١٣) .

ولاريب أن امتناع الحاكم المسلم عن التسعير للناس إذا عملوا وفق ما رسمه الشارع صلى الله عليه وسلم، ولم يكن غلاء السعر الا بسبب قلة العرض عن الطلب المعتاد، أو زيادة الطلب على العرض المعتاد لظروف خارجة عن سيطرة البائعين فهو عين الصواب . أما إذا كانت قلة العرض راجعة إلى امتناع البائعين من بيع ما لديهم بالسعر المعتاد، فهذا وضع يبيح للحاكم أن يتدخل فى السوق، ويفعل ما يراه مناسبا بما فى ذلك التسعير، ولكن بعد الاجتماع مع من يهمهم الأمر وأهل الخبرة والفضل لأجل التشاور والتوصل الى أفضل الحلول، وأقرها الى العدل بالنسبة الى البائعين والمشتريين فى وقت واحد .

وقال شيخ الإسلام احمد بن تيمية رحمه الله : وأما إذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب، وكذلك من وجب عليه أن يبيع بثمان المثل فامتنع

(١) جامع الأصول لابن الأثير : ج ١، رقم الحديث ١٠٢ .

أن يبيع الا بأكثر منه، فهنا يؤمر بما يجب عليه، ويعاقب على تركه بلالريب. ومن منع التسعير مطلقا محتجا بقول النبي صلى الله عليه وسلم: «ان الله هو المسعر القابض الباسط، واني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطالبني بمظلمة في دم ولا مال» فقد غلط. فان هذه قضية معينة ليست لفظا عاما، وليس فيها أن أحدا امتنع من بيع يجب عليه، أو عمل يجب عليه، أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل.

ومعلوم أن الشيء إذا رغب الناس في المزايدة فيه، فإذا كان صاحبه قد بذله، كما جرت به العادة، ولكن الناس تزايدوا فيه، فهنا لا يسعر عليهم. ١. هـ^(١)

واهتم أيضا ابن القيم بموضوعي الاحتكار والتسعير، وسار على درب شيخه وقال: وأما التسعير فمنه ما هو ظلم محرم، ومنه ما هو عدل جائز. فإذا تضمن ظلم الناس وإكراههم بغير حق على البيع بثمن لا يرضونه أو منعهم مما أباح الله لهم فهو حرام، وإذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ الزيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب. فأما القسم الأول فمثل ما روى عن أنس (ثم ذكر الحديث). فإذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم، وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء وإما لكثرة الخلق فهذا الى الله، فالإزام الناس أن يبيعوا بقيمة بعينها إكراه بغير حق. وأما الثاني فمثل أن يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها الا بزيادة على القيمة المعروفة، فهنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معنى للتسعير إلا إلزامهم بقيمة المثل، والتسعير هاهنا إلزام بالعدل الذي ألزمهم الله به. اهـ^(٢).

٣ - مفهوم الثمن العادل عند المسلمين

عالج أرسطو طاليس فكرة الثمن العادل في إطار العدل العام الذي عرفه بأنه «هو الفضيلة التي تحمل على أن يسمى عادلا الانسان الذي يتعاطى العدل في سلوكه باختيار عقل حر، والذي يعرف كذلك أن يجربه على نفسه بالنسبة للغير وأن يجربه

(١) المرجع السابق لابن تيمية : ج ٢٨ ص ٩٥.

(٢) الطرق الحكمية لابن قيم الجوزية : ص ٢٢٣، ٢٢٤.

بين أشخاص آخرين، والذي يعرف أن يعمل لا على طريقة أن يعطى نفسه أكثر وجاره أقل إذا كان الشيء نافعا، وعلى العكس إذا كان ضارا، بل الذى يعرف أن ينصف غيره من نفسه انصاف مساواة تناسبية، كما لو كان يقضى فى خصومات الأغيار. أما الظلم فهو بالضبط ضد لكل ذلك بالنسبة للظالم. اهـ^(١).

وبدولنا أنه يعرف الثمن العادل بالنقطة التى يحدث عندها تساوى النسبى بين الأشياء المختلفة التى تدعو الحاجة الى تبادلها، ويرى أن العملة هى الوسيلة التى فى استطاعتها أن تحقق هذه المساواة. فهو يقول: يلزم دائما أن تكون الأشياء التى تحصل عليها المعاوضة قابلة للمقارنة على نقطة ما فيها بينها وهنا محل العملة. فانه يمكن أن يقال إن العملة ضرب من الوسط أو الوسيط، فإنها المقياس المشترك بين جميع الأشياء، وبالتتبع تقوم الثمن العالى للواحد كما تقوم الثمن الواطى للآخر. فهى تبين كم حذاء يلزم لتساوى قيمة بيت مثلا أو قيمة مواد غذائية تستهلك. فيلزم إذن بين المعمار وصانع الأحذية عدد من الأحذية معلوم لتساوى ثمن البيت، أو عدد معلوم من الأحذية لثمن الأغذية. وبدون هذا الشرط فلا معاوضة ولا اجتماع ممكنان، ولا تحقق لأحدهما أو للآخر إذا لم يمكن البتة الوصول الى نوع من المساواة بين الأشياء. اهـ^(٢). وفيما نعلم أنه لم يقل أكثر من هذا عن الثمن العادل.

وأما المسلمون، فإن حرصهم على إجراء العدل ومنع الظلم بين المتعاملين فى أسواقهم حملهم على التفكير الجاد فى إيجاد الكيفية التى يحددون بها الثمن الذى يجب أن تباع به السلعة، بحيث أنه لو بيعت أو اشتريت بثمن يختلف عنه كثيرا اعتبر البائع أو المشتري ظلما، وفى بعض الحالات خائنا، وآكل ربا، كما مر فى المباحث السابقة، وساقهم أيضا الخلاف حول التسعير الى النظر فى أسباب الغلاء والرخص، والتوصل الى قانون العرض والطلب قبل غيرهم.

وحسب اطلاعنا أن أول من نظر فى أمر الغلاء والرخص هو القاضى أبو يوسف

(١) علم الأخلاق، تأليف أرسطوطاليس، وترجمة أحمد لطفى السيد: ك ٥ ب ٥ ف ١٥.

(٢) نفس المرجع: ك ٥ ب ٥ ف ٨.

صاحب الامام أبى حنيفة (ت . سنة ١٨٢هـ / ٧٩٨م)، ولكن لم يكن همه ايجاد تفسير لهما، بل اثبات أنه يستحيل تفسيرهما، لكى يبرهن على صحة مذهب القائلين بمنع التسعير، كما يدل عليه امتناع النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك، وكانت حجته كما يلى : «وليس للرخص والغلاء حد يعرف ولا يقام عليه، إنما هو أمر من السواء لا يدرى كيف هو. وليس الرخص من كثرة الطعام، ولا غلاؤه من قلته، إنما ذلك أمر الله وقضاؤه، وقد يكون الطعام كثيرا غاليا، وقد يكون قليلا رخيصا»^(١).

وفى الحقيقة، لم يوفق أبو يوسف رحمه الله الى ايجاد تفسير معقول للغلاء والرخص لأنه نظر فقط الى الكثرة أو القلة المطلقة للطعام، ولم ينظر الى كثرته أو قلته بالاضافة (أى بالنسبة) الى الراغبين فيه كما فعل علماء المسلمين الذين أتوا من بعده. أو بعبارة أخرى، إنه اهتم بجانب العرض وأهمل جانب الطلب.

وحسب علمنا أن أول محاولة فى التاريخ للتعبير عن قانون العرض والطلب جاءت فى الجملة الأولى من كتاب «التبصير بالتجارة» للجاحظ (ت . سنة ٢٥٥هـ / ٨٦٨م)، وهى قوله : «زعم بعض المحصلين من الأوائل أن الموجود من كل شىء رخيص بوجدانه، غال بفقدانه إذا مست الحاجة اليه». ويبدو لنا أن الجاحظ قد وفق بعد سبعين سنة تقريبا من وفاة أبى يوسف من حل لغز الرخص والغلاء بأخذه عنصر الحاجة الى الشىء (أى الطلب عليه) فى الاعتبار أيضا. وكأننا به يقول: اذا زادت الكمية الموجودة من الشىء ولم تزد الحاجة اليه صار رخيصا، واذا قلت حتى صار نادرا واشتدت الحاجة اليه صار غاليا.

ولكن لم يقف المسلمون عند هذا التصور البدائى لقانون العرض والطلب الذى نسبته الجاحظ «لبعض المحصلين»، ولكن لا ندرى من هم، غير أننا متأكدون من أنهم ليسوا يونانيين لأنهم لم يتعرضوا البتة بما فيهم أرسطو لموضوع الرخص والغلاء.

وفى خلال مائتى السنة التى أعقبت موت الجاحظ، استطاع المسلمون أن يطوروا فهمهم لقانون العرض والطلب، ومعرفتهم بأسباب الرخص والغلاء، حتى أصبحت

(١) الخراج لأبى يوسف : ص ٤٨، ٤٩.

لهم مصطلحات تدل على حديثها، وبالتالي قواعد وتوجيهات للتاجر الذكي الذي يريد أن يكون منطقيا في تصرفاته، وناجحا في مهنته. ولقد ضمن كل هذه الحقائق أبو الفضل جعفر بن علي الدمشقي في كتابه الذي سماه «الإشارة إلى محاسن التجارة»، وأتم تأليفه في سنة ٥٧٠هـ/١١٧٥م. وفي مايلي بعض النظريات التي توصل إليها المسلمون فيما يتعلق بكيفية تحديد الأسعار وتقلباتها، وكيفية الاستفادة من هذه التقلبات في مهنة التجارة.

(١) حقيقة السعر المتوسط والمعتدل

لكي يبني الدمشقي حديثه عن الغلاء والرخص على أساس موضوعي، بدأ بتعريف المستوى الذي يقاس منه زيادة السعر أو انخفاضه، فقال: «لكل بضاعة ولكل شيء مما يمكن بيعه قيمة متوسطة معروفة عند أهل الخبرة به، فما زاد عليها سمي بأسماء مختلفة على قدر ارتفاعه. فانه إذا كانت الزيادة يسيرة قيل قد تحرك سعره، فإن زاد قيل قد نفق، فإن زاد أيضا قيل ارتقى، فإن زاد قيل قد غلا، فإن زاد قيل قد تناهى»، ثم قال: «وبإزاء هذه الأسماء في الزيادة أسماء في النقصان. فإن كان النقصان يسيرا قيل قد هدا السعر، فان نقص أكثر قيل قد كسد، فان نقص قيل قد اتضع، فإن نقص قيل قد رخص، فان نقص قيل قد بار، فإن نقص قيل قد سقط السعر. وما شاكل هذا الاسم»^(١).

ويضيف الدمشقي أن السعر المعتدل (أو القيمة المتوسطة كما يسميه أحيانا) للشيء يختلف من مكان إلى مكان نظرا إلى القرب أو البعد من موضع إنتاجه، أو لاختلاف أذواق المشترين. ويعبر عن ذلك بقوله: «قيمة الاسقاط الهندية بالمغرب مخالفة لقيمتها باليمن، والمتوسط المعتدل من أسعارها في أحد المكانين غير المتوسط والمعتدل من أسعارها في المكان الآخر. وقيمة المرجان بالشرق غير قيمته بالمغرب، وذلك لأجل القرب من المعادن. وكذلك الأمكنة المشهورة، كل مكان منها يختص بفن

(١) الإشارة إلى محاسن التجارة للدمشقي: ص ١١.

من الفنون لا ينطبع في غيرها مثله . فان قيمة ذلك الشيء في معادنه مخالفة لقيمته في الأماكن التي يستظرف فيها^(١) .

ثم بين الطريقة العملية التي يتوصل بها الى السعر المتوسط المعتدل في أى بلد هكذا : «والوجه في تعرف القيمة المتوسطة ان تسأل الثقات الخبيرين عن سعر ذلك في بلدهم على ما جرت به العادة في أكثر الأوقات المستمرة، والزيادة المتعارفة فيه، والنقص المتعارف، والزيادة النادرة، والنقص النادر»^(٢) .

فالسعر المتوسط لأية سلعة في بلد ما هو (ما جرت به العادة) أى ما أقره جمهور البائعين والمشتريين، وعملوا به (في أكثر الأوقات المستمرة) أى في معظم الأوقات المستمرة . ولمعرفة هذا السعر، والانحرافات المألوفة أو النادرة الوقوع بالنسبة له، لا بد من الالتجاء الى أهل الصدق من ذوى الخبرة من تجار السلعة المعنية .

(٢) انحراف الأسعار عن السعر المتوسط نتيجة لتغير الظروف

قال الدمشقي : «والتجار المجربون يقولون اشتر غالى الرخيص ولا تشتتر رخيص الغالى . مثال ذلك أنه إن كان الشيء قد جرت العادة في أكثر الأوقات أن يكون ثمنه دينارين، وكان الديناران هما قيمته المتوسطة، ثم زاد سعره بسبب انقطاع طريق أو تأخر وروده، أو كثرة طالب، أو قلته هو في ذاته بسبب إحدى الجوائح المساوية أو الأرضية فبلغ أربعة دنانير ثم استمر على ذلك وقتاً من الزمان، ثم صلح سعره فبلغ ثلاثة دنانير فهذا يسمونه رخيص الغالي، ومشتريه من الخزان معيب عند التجار، لأن الأشياء ترجع الى حقائقها ومتوسطاتها وان تبادت على خلاف ذلك وقتاً ما»^(٣) .

فهو يرى بقاء السعر المتوسط (أى التوازنى) على حاله حتى يحدث تغير في ظروف العرض أو الطلب أو كلاهما . ثم بين كيف يرتفع السعر اذا تغيرت ظروف العرض، وأدت الى قلة الكمية المعروضة مع بقاء الطلب على حاله، أو زاد الطلب مع بقاء

(١)، (٢)، (٣) نفس المرجع ١٠ - ١٢ .

العرض على حاله. ثم قال لابد من عودة السعر الى مستواه المعتدل عندما تزول الأسباب الطارئة التي أدت الى ارتفاعه مؤقتا.

وشرح أيضا كيف ينخفض السعر إذا زاد العرض مع بقاء الطلب على حاله، أو قل الطلب مع ثبات العرض، وعبر عن ذلك بقوله: «فان نقص سعره فبلغ دينارا واحدا إما لقلّة طالب، أو لأمن سبيل أو زيادة ريع وأضداد ما تقدم ذكره، ثم تمدى على ذلك مدة ما، ثم تحرك سعره فبلغ دينارا واحدا ونصف دينار، فان هذا يسمونه غالى الرخيص، ومشتريه محمود عند التجار لأن سعادة البضاعة تدل على عودتها الى حالها الأول^(١)». ونراه يؤكد مرة أخرى احتمال عودة السعر الى مستواه المعتاد اذا مازالت الظروف المؤقتة التي أدت الى انخفاضه.

وينبغي أن ننبه الى أن علماء المسلمين لا يميزون التسعير على البائعين في أى بلد طالما كان الغلاء لأسباب خارجية لا دخل لهم فيها، وهى الحالة التى امتنع فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم. وبذلك يكون الثمن العدل الذى لا وكس فيه ولا شطط (أى لا نقص فيه ولا زيادة) هو السعر السائد فى السوق بصرف النظر عن توسطه أو ارتفاعه أو انخفاضه اذا تعامل الناس وفق الشريعة السمحة.

وفى الواقع لم يأت العلماء المسلمون الذين عاشوا بعد الدمشقى (بما فيهم ابن خلدون) بأى جديد يذكر فيما يتعلق بقانون العرض والطلب وطريقة استخدامه فى تفسير الغلاء والرخص.

ومما يجدر ذكره أن أول من بدأ الحديث عن الثمن العادل من المسيحيين هو ألبرت الكبير (١٢٠٦ - ١٢٨٠م)، وتلميذه توما الأكوينى (١٢٢٥ - ١٢٧٤) أثناء تعليقاتهما على أقوال أرسطو. ثم تتابع الكتاب، وكانوا يقولون إن قيمة السلعة تساوى مقدار حاجة الانسان اليها. ثم جاء برنارداين أف سينا (١٣٨٥ - ١٤٤٤م) وقال إن قيمة السلعة تتحدد بمنفعتيها وندرتها ونوع الاشباع الذى تعطيه لرغبة المشتري. ولكى يبين أهمية الندرة، قال إن العناصر الأربعة (النار والتراب والهواء والماء) ضرورية لحياة

(١) نفس المرجع : ص ١٢.

الناس، ولكن نظرا الى أنها ملك للجميع فان قيمتها أقل بكثير من قيمة الذهب أو الدواء. وكذلك نجد ثمن القمح أعلى بكثير في زمن المجاعة من ثمنه أيام الرخاء.

واختلف المدرسيون كثيرا حول كيفية تحديد الثمن العادل، ولكن خلاصة رأيهم أنه لا يمكن ضبط الثمن العادل في أى وقت من الأوقات، وأنه يتغير مع مرور الزمن، ويختلف من مكان الى مكان. وعليه فإنه ليس من المنطق أن توضع أسعار ثابتة لكى يتعامل بها الناس في سائر الأزمنة والأمكنة.

وفي نظرهم أن الثمن العادل لأية سلعة هو الثمن الذى يحدده لها السوق بصرف النظر عن الرغبة الشخصية للفرد المشتري، أو الحاجة الشخصية للفرد البائع. وهذا يعنى أن الثمن العادل للسلعة هو ثمنها الذى يتم تقديره بواسطة المتبايعين في السوق كمجموعة، ويجب أن لا يغير هذا الثمن بسبب حاجة أحد البائعين للنقد، أو رغبة أحد المشترين في السلعة^(١).

وهذا يعنى أن اهتمام الغربيين بقضية الثمن العادل، وكيفية التوصل اليه لم يبدأ الا بعد قرن تقريبا من تأليف الدمشقى لكتابه، وأن آراءهم كانت في غاية التخلف بالنسبة الى ما عند المسلمين. ولقد تبين لنا بالمقارنة المستفيضة بين آراء المسلمين وأقوال المسيحيين ابتداء من توما الأكويني، تأثر المسيحيين بحجج المسلمين ونتائجهم فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية، وأن آراءهم لم تنضج حتى وقفوا على كل ما عند المسلمين^(٢).

٤ - خاتمة البحث

حاولنا أن نظهر بقدر المستطاع، وبدون زج لأرائنا الشخصية، خصائص السوق الاسلامية المثلى بالرجوع الى ما فهمه كبار علماء السلف من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية التى يكثرون الاستشهاد بها في أحكام البيع وملحقاته. كما حاولنا

(٢) أخذنا المعلومات الخاصة بمفهوم الثمن عند المسيحيين من كتاب الدكتور نونان السابق ذكره (باللغة الانجليزية): ص ٨٣ - ٨٥.

(١) تفصيل ذلك في كتابنا «الربا عبر القرون» (تحت الطبع).

أن نبين أهمية السوق في حياة المسلمين، وأن صلاحها دليل على تمسكهم بدينهم، وفسادها دليل على بعدهم عنه، ونذير شؤم لهم كما أخبرهم نبيهم صلى الله عليه وسلم في حديثه عن «بيع العينة».

وإن الدرس الذي يجب أن نعيه من هذا الحديث الجامع هو أن عودة المسلمين الى عزهم الأول رهين بادراكهم أن ما أصابهم من ذل وهوان، كان لرضاهم بالدون في كل شيء، وأنه لا بد لهم من تغيير ما بأنفسهم حتى يكونوا أشبه ما يمكن بالذين أثنى الله عليهم في كتابه العزيز، وعلى لسان نبيه الكريم. ولو فعلوا ذلك، لتمت مصالحتهم بل مراجعتهم لدينهم، ولما احتاجوا الى التحايل على أكل أموال بعضهم بعضاً بالباطل، أو ائتمان أعدائهم على ثرواتهم، أو الاعتماد عليهم في الحصول على السلاح الذي لا يقيم من شرهم، ولكن لقتل بعضاً بعضاً، ولما اضطروا الى اعطاء الدنية (اي الخصلة المذمومة) في دينهم. وعلينا أن نذكر أنفسنا بقوله عز وجل:

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾^(١).

وقوله جل شأنه:

﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللَّهِ وَمَا نَزَلَ مِنَ الْحَقِّ وَلَا يَكُونُوا كَالَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلُ فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ﴾^(٢).

(١) الرعد : ١١ .

(٢) الحديد : ١٦ .

مراجع البحث

(١) المراجع العربية مرتبة وفق الأحرف الهجائية لأوائل أسمائها:

١ - القرآن الكريم .

«كتب التفسير»

٢ - جامع البيان عن تأويل آي القرآن - محمد بن جرير الطبري .

٣ - الجامع لأحكام القرآن - محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي .

٤ - الدر المنثور في التفسير بالمأثور - عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي .

«كتب السنة»

٥ - الأذكار - يحيى بن سرف النووي .

٦ - الترغيب والترهيب من الحديث الشريف - عبد العظيم بن عبد القوي المنذري .

٧ - جامع الأصول في أحاديث الرسول - المبارك بن محمد الشهير بابن الأثير الجزري (تحقيق عبد القادر الأرناؤوط) .

٨ - شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك - محمد الزرقاني .

٩ - شرح صحيح مسلم - يحيى بن شرف النووي .

١٠ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري - محمود بن أحمد العيني .

١١ - فتح الباري شرح صحيح البخاري - أحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

١٢ - مشكل الآثار - الطحاوي .

١٣ - المنتقى شرح موطأ الإمام مالك - أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي .

١٤ - نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار - محمد بن علي الشوكاني .

«كتب الفقه والآداب الشرعية»

- ١٥ - أحكام السوق - يحيى بن عمر.
- ١٦ - أحكام القرآن - أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص.
- ١٧ - أحكام القرآن - أبو بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (تحقيق على محمد البجاوي).
- ١٨ - احياء علوم الدين - أبو حامد محمد بن محمد الغزالي.
- ١٩ - الاكتساب في الرزق المستطاب - محمد بن الحسن الشيباني، تلخيص تلميذه محمد بن سباعة (تحقيق محمود عرنوس، مطبعة الأنوار ١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م).
- ٢٠ - الخراج - القاضي أبو يوسف يعقوب بن ابراهيم.
- ٢١ - الطرق الحكمية في السياسة الشرعية - محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية.
- ٢٢ - مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية (جمع وترتيب عبدالرحمن بن محمد بن قاسم العاصمي، وساعده ابنه محمد).
- ٢٣ - المغنى - عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة.
- ٢٤ - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية - محمد بن احمد بن رشد (الجد)، مطبوع مع المدونة الكبرى.

«كتب التاريخ وغيره»

- ٢٥ - الاشارة الى محاسن التجارة - أبو الفضل جعفر على الدمشقي (مطبعة المؤيد ١٣١٨هـ).
- ٢٦ - أصول علم الاقتصاد الاسلامي (الاقتصاد الفردي) - احمد صفى الدين عوض (مكتبة الرشد، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م).
- ٢٧ - تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري - عبدالعزيز الدورى (مطبعة المعارف: بغداد، ١٩٨٤م).
- ٢٨ - التبصر بالتجارة - أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ (المطبعة الرحمانية بمصر، ١٣٥٤هـ/ ١٩٣٥م).

- ٢٩ - التراتيب الادارية - عبدالحى الكتانى .
- ٣٠ - الحضارة الاسلامية فى القرن الرابع الهجرى - آدم متز (ترجمة محمد عبدالهادى أبوريده) .
- ٣١ - السياسة لأرسطو طاليس - ترجمة أحمد لطفى السيد .
- ٣٢ - علم الأخلاق الى نيقوماخوس - أرسطو طاليس ، ترجمة أحمد لطفى السيد .
- ٣٣ - الكتاب المقدس .
- ٣٤ - المقدمة - ابن خلدون .
- ٣٥ - مقدمة فى الاقتصاد الجزئى - احمد صفى الدين عوض (دار العلوم بالرياض ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م) .

«كتب اللغة»

- ٣٦ - لسان العرب - محمد بن بكر بن منظور المصرى .

(ب) المراجع الانجليزية :

- 1 - Noonan, John T., JR., The Scholastic Analysis of Lisury (Harvard University Press, 1957)
- 2 - Schumpeter, Joseph A., History of Economic Analysis (Beovge Allen Linwin, London, 1961).